المحاضرة الثالثة: النموذج الاقتصادي الكلاسيكي

يهتم النموذج الكلاسيكي الأساسي بتفسير كيفية تنظيم الأسواق للنشاط الاقتصادي عبر ميكنزمات المنافسة والبحث عن المصلحة الفردية عند المنتجين والمستهلكين حيث يهتم هذا الأخير بتفسير كيفية عمل مجموع النظام الاقتصادي، أي كيف يكون الإنتاج منظما وكيف توجه الأسعار نحو الاستعمال الأفضل.

تعبر المدرسة الكلاسيكية عن أراء مجموعة من الكتاب الاقتصاديون أصحاب المذهب الريكاردي الذي في انجلترا في نهاية القرن 18م، على أيدي مجموعة من المفكرين، من بينهم: آدم سميث (ثروة الأمم1776)، دافيد ريكاردوا (أصول الاقتصاد السياسي1817)، جون ستيورات ميل (أصول الاقتصاد السياسي 1848)، و تبعهما في أواخر القرن 19م الفريد مارشال (أصول الاقتصاد 1920)، و بيجو (نظرية البطالة 1933م).

أولاً : فرضيات النموذج الكلاسيكي

تتمثل فرضيات النموذج الكلاسيكي فيما يلي:

1. فرضية التشغيل التام لكافة عناصر الإنتاج خاصة اليد العاملة، أي لا وجود للبطالة و إن وجدت فهي بطالة اختيارية أي أن العامل رفض العمل بالأجر السائد.

2. عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و اعتبار تدخلها يعرقل حركة النشاط الاقتصادي.

3. التوازن التلقائي بين الطلب الكلي و العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، و يستند هذا إلى قانون المنافذ لساي(اقتصادي فرنسي معاصر للمدرسة الكلاسيكية)، وهذا القانون يؤكد " أن كل عرض يخلق طلبا مساويا له " و من ثم فإن أي زيادة في العرض (الإنتاج) تؤدي إلى زيادة مماثلة في الطلب.

4. السوق يتمتع بالمنافسة الكاملة و على ذلك فأن الأسعار تعكس نفقات الإنتاج.

5. الادخار هو شكل من أشكال الإنفاق،فادخار الأفراد ليس رغبة منهم في الاحتفاظ بالنقد بل للحصول على عائد و كل ادخار سيتحول إلى استثمار.

6. مرونة الأسعار و الأجور تعالج الاختلال في السوق (فكرة اليد الخفية).

7. قانون تناقص الغلة لدافيد ريكاردو ، حيث أن إنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج تتناقص كلما أضفنا وحدة إضافية جديدة من عناصر الإنتاج بشرط ثبات العناصر الأخرى.

8. فرضية حيادية النقود ، فالنقود مجرد وسيط في المبادلات لا تؤثر في النشاط الاقتصادي.

ثانياً: التوازن الكلي عند الكلاسيك

لتحديد مستوى الانتاج الداخلي يجب قياس مستوى العمالة في السوق الوطنية للعمل، حيث يعتقد الكلاسيك بأن حجم الإنتاج الوطني في الفترة القصيرة يتوقف فقط على حجم اليد العاملة أي:

$$Y=f(L.\ H.\ R.K.\ T)$$

بحيث:

الكمية المنتجة	**y**
حجم اليد العاملة	**L**
رأس المال وهو ثابت في الفترة القصيرة	**K**
مستوى المعارف العلمية و التكنولوجية	**T**

و بذلك تصبح دالة الإنتاج كمايلي :

$$Y=f(L)$$

بحيث أن الناتج الحدي للعمل يكون دائما موجب، بمعنى أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدلات متناقصة، بحيث:

$$\acute{y}(L) > 0$$

$$(L) < 0''y$$

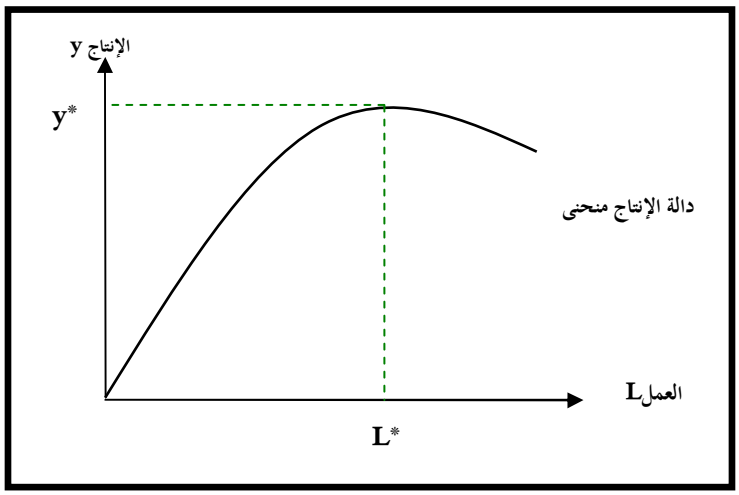

1. التوازن في سوق العمل: يتحقق التوازن في سوق العمل عند تساوي الطلب على العمل مع العرض على العمل.

1.1. الطلب على العمل: ترى المدرسة الكلاسيكية أن الأجر هو العامل الوحيد المحدد للطلب على العمل، و أن الأجر يتساوى مع الإنتاجية الحدية للعمل، و الطلب على العمل يتمثل في طلب المشروعات و المؤسسات على عنصر العمل، و هو دالة متناقصة للأجر الحقيقي.

$$L_d=f(wr),\quad f'(wr)<0$$

بحيث:

الأجر الإسمي	**w**
المستوى العام للأسعار	**p**
الأجر الحقيقي	**wr**
الإنتاجية الحدية للعمل	**MpL**
دالة الطلب على العمل	L_d

$$Wr=w/p \sim MPL=wr$$

2.1. عرض العمل: هو عبارة عن عدد الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه خلال فترة زمنية معينة ، و يطلق عليه إسم حجم القوة العاملة في المجتمع.

وعليه يمكن القول أن التوازن في سوق العمل يحدث عندما يساوي الطلب و العرض على العمل، ومنه يمكن كتابة دالة الطلب على العمل والعرض على العمل كما يلي:

$L_D=f(wr)$ دالة الطلب على العمل

$L_S=f(wr)$ دالة عرض العمل

$L_D=L_s$ شرط التوازن

و بما أن دالة الإنتاج تتحدد بحجم العمل فإنه يمكن اشتقاق دالة الإنتاج للحصول على دالة الطلب على العمل (يشتق الناتج الحدي للعمل من دالة الإنتاج).

$Y= f(L)$ حجم الانتاج يتحدد بالعمل

$MPL=y'=\frac{dy}{dl}=wr$ الاجر يتساوى مع الانتاجية الحدية للعمل.

وبيانيا يتم توازن سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل كما هومبين في الشكل أدناه:

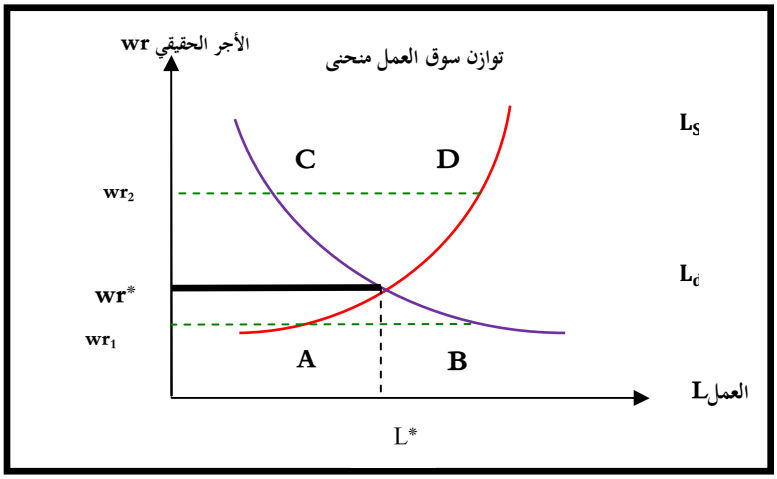

2. التوازن في سوق السلع و الخدمات:بحكم أن التحليل الكلاسيكي انطلق من سوق العمالة لتحديد حجم الإنتاج و بما أن هذا الناتج سيولد دخلا مساويا له، بمعنى أن العرض سيتحول إلى نفس كمية الطلب و التي لخصها

"جون باتيست ساي" في قانون المنافذ، فإنه حسب الكلاسيك كل الإدخارات ستحول إلى استثمارات و يتحدد التوازن بين I و S، و بتساويهما يتحدد سعر الفائدة التوازني(i^*).

1- الفائدة هي ثمن الادخار:أي أن حجم المدخرات إنما تتحدد بمعدل الفائدة السائد في السوق و كلما كانت معدل الفائدة مرتفع كلما زادت حجم المدخرات أي أنه هناك علاقة طردية بين معدل الفائدة و حجم الإدخارات، والشكل البياني التالي يوضح هذه العلاقة:

2- الفائدة هي ثمن الاستثمار: و هذا معناه أن حجم الاستثمار إنما يتحدد بمعدل الفائدة و أن هناك علاقة عكسية بين معدل الفائدة وحجم الاستثمارو عليه يمكن كتابة، و الشكل البياني التالي يوضح هذه العلاقة:

وعليه يحدث التوازن في سوق السلع و الخدمات عند تقاطع منحنى الإدخارمع منحنى الاستثمار وعندها يتحدد كل من سعر الفائدة التوازني(i^*) والادخار(S^*) والاستثمار(I^*) عند التوازن، كما هو مبين في الشكل:

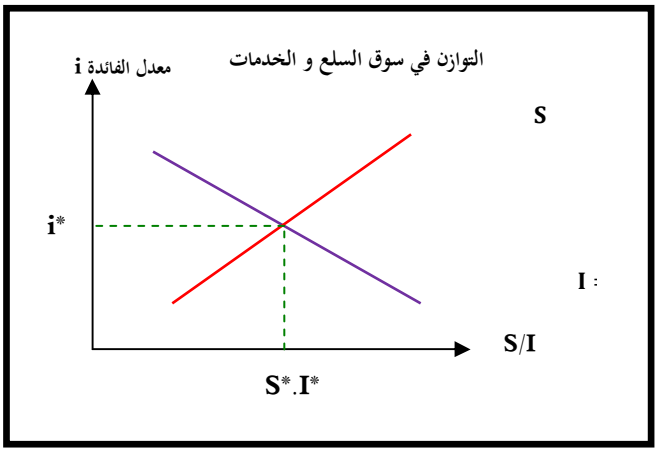

← من خلال الشكل نلاحظ أن التوازن يحدث عند مستوى معين من سعر الفائدة و يتحدد سعر الفائدة التوازني عند تقاطع منحنى الطلب على الاستثمار مع منحنى عرض الادخار، و بشكل عام فإن حجم الادخار و الاستثمار لا يتوقف فقط على سعر الفائدة وإنما يتوقف على مستوى الدخل الكلي (y)الذي يحدده المستوى العام للتشغيل.

ج/ التوازن في سوق النقد:يرى الكلاسيك أن النقود لها وظيفتان: مقياس للقيمة و وسيط للتبادل و عليه فإن فكرة التوازن التلقائي لسوق النقد هي تساوي عرض النقد و الطلب على النقد.

1- عرض النقد:المقصود بعرض النقد كمية النقود المتداولة(المعروضة)، و عرض النقد حسب الكلاسيك تحدده السلطات النقدية و يرمز لها بالرمز لذا فهو يعتبر مقدار موجب ثابت ومنه يمكن كتابة دالة عرض النقد كمايلي:

$$M_S=M_0$$

2- طلب النقد:يرى الكلاسيك بأنالنقد يطلب كأساس لقياس قيمة السلع وعليه يمكن كتابة دالة الطلب على النقد كمايلي:

$M_d=P.Y$

بحيث:

الناتج الحقيقي	Y
المستوى العام للأسعار	P
معادلة الطلب على النقد	M_d
معادلة عرض النقد	Ms

و يتم تحديد قيم التوازن في سوق النقد من خلال التعادل بين العرض و الطلب على النقد كما يلي:

$M_d=M_s$

$PY=M_s$.....(1)

الإشكال في المعادلة (1)أن جانب العرض يتحدد في اللحظة الزمنية بينما جانب الطلب يمثل تدفق و يتحدد خلال فترة زمنية، و لتحويل الرصيد النقدي إلى تدفق تم الإستعانة بمتغيرة خارجية تعرف بسرعة تداول النقد $(\overline{V})$ وهي ثابتة في الفترة القصيرة، لتصبح معادلة التوازن بين عرض النقد و الطلب عليه كمايلي:

$MV=PT$

و تعرف هذه المعادلة بمعادلة التبادل لفيشر"irving fisher":

بحيث:

– كمية النقود المتداولة (المعروضة)	M
– سرعة تداول النقد	$\bar{V}$
– المستوى العام للاسعار	P
– حجم المبادلات (عدد المعاملات)	$\bar{T}$

$MV=PT$

ومن الملاحظ أن إذا ثبتنا$(\overline{V})$و $(\overline{Y})$ فإنه تصبح لدينا معادلة أخرى تكتب:$P = F(M)$ و معناه أن كل تغير في الكتلة النقدية يؤدي مباشرة إلى تغير الأسعار و تسمى هذه المعادلة بالنظرية الكمية للنقود.

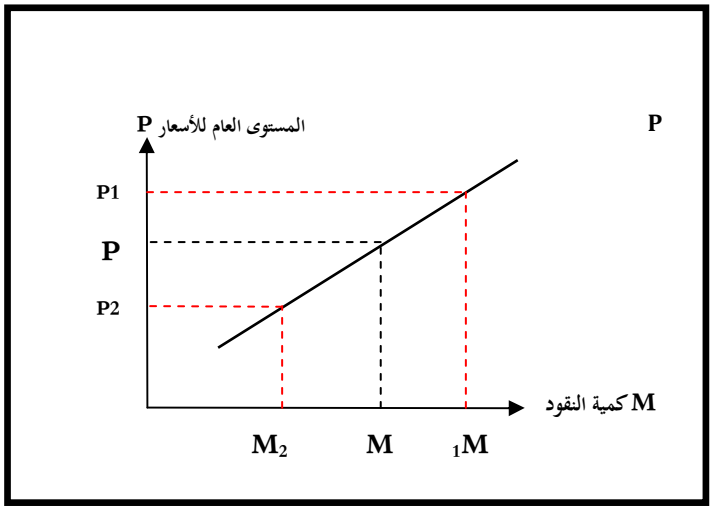

← نلاحظ من الرسم أن المستوى العام للأسعار (P) يمثل عاملاً سلبيا كونه عنصر تابع للعنصر المستقل المتمثل في كمية النقود المعروضة(M)، لأن أي تغير بالزيادة أو بالنقصان في (M) سيترك أثره بنفس القدر على (P) لذا نلاحظ ارتفاع(P) إلى (P_1) نتيجة تغير الطلب على النقد، إلا أن هذه النظرية تعرضت لانتقادات كثيرة أهمها:

و قد عدلت صيغة فيشر من طرف مارشال حيث أنه عوض التركيز على كمية النقد التي تستخدم في جميع الصفقات اهتم مارشال بذلك الجزء من النقد المرغوب الإحتفاظ به يشكل أرصدة نقدية سائلة لإتمام مختلف المبادلات، فالفرد يرغب بالإحتفاظ بجزء من دخله النقدي في شكل أرصدة سائلة يحدد هذا الجزء بنسبة معينة من الدخل،أطلق على هذه النظرية أو الصيغة بـــ" معادلة الأرصدة النقدية" و التي تعد أساس الطلب على النقد حيث أنه تكتب:

$$M=k.P.Y$$

بحيث:

- المستوى العام للأسعار **P**
- الدخل الحقيقي **Y**
- عرض الكتلة النقدية **M**
- نسبة من الدخل الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ به بشكل سائل و هي تساوي مقلوب سرعة دوران النقد $K = \frac{1}{V}$. **K**

قائمة المراجع المعتمدة:

1. **نظرية الاقتصاد الكلي، سامي خليل، مطابع الاهرام بالكورنيش، مصر، 1994.**
2. **الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، بريبش السعيد، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.**
3. **الاقتصاد الكلي دروس وتمارين، بشير معطيب، كليك للنشر، الجزائر، 2008.**
4. **دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، أحمد علاش، دار هومة، الجزائر، 2010.**